



نيويورك تايمز تتصدر وسائل الإعلام الأميركية التي استهدفت برويدي

## الدوحة تستثمر في عداء اليسار الأميركي للرئيس ترامب

### قضية إليوت برويدي تفصح استقطاب الدوحة لوسائل إعلام أميركية

امتدت من 2006 إلى 2009، حيث عمل مع مجموعة من المسؤولين الأمن، مثل وزير الأمن الداخلي مايكل تشيرتوف ومدير وكالة الاستخبارات الأميركية السابق ويليام ويبستر والخبير في شؤون الإرهاب وليد فارس.

وعندما تعقد الوضع بين قطر وجيرانها، وصولاً إلى المقاطعة، رأى برويدي قدرة حلفاء واشنطن المسلمين في الشرق الأوسط على توجيه ضربة كبيرة للحركة الإسلامية التي يعتبرها تهديداً لبلاده. نتيجة لذلك، ووفقاً لصحيفة نيويورك تايمز، انخرط رجل الأعمال في عدد من الصفقات في المنطقة التي تشركه نظرتة حول التهديد الذي يمثله الإخوان المسلمون.

#### سلوك مزعج

كثبت دافيسون، تحت عنوان "الصحافيون يتولون أعمال قطر القذرة"، أنه في حين تشدد دعوى برويدي على وجود حملة دعائية نظمتها عملاء قطر وجماعات الضغط التابعة للإمارات لاختراق حساباته الشخصية وتوزيع رسائله المسروقة، لم تثبت صحة هذه الاتهامات في المحكمة بعد. ومع ذلك، نعلم أن وكلاء قطر الأجانب المسجلين يجتمعون مع العشرات من الصحافيين، مما يضيء صداقية كبيرة على هذه الاتهامات.

وتشير إلى أنه نظراً إلى عدد المقالات التي صاغها فوجل في نيويورك تايمز استناداً إلى رسائل البريد الإلكتروني المسروقة، من المؤكد أن هناك علاقة طويلة تجمع هذا المراسل مع أشخاص ارتكبوا جريمة خطيرة، حيث يساعد حملاتهم ضد المتبرع الجمهوري السابق. علاوة على ذلك، تشمل التغطية التي قدمها فوجل وزملاؤه في وسائل الإعلام مفارقة كبيرة، حيث تشير تغطيتهم أن برويدي كان يحاول التأثير على اتجاه النقاش السياسي الأميركي لصالح المصالح الأجنبية. ومع ذلك، تستند مقالات فوجل، مثلها مثل العديد من المقالات الأخرى التي تناولت موضوع رجل الأعمال، إلى رسائل مسروقة قدمها لهم المتسللون القطريون لتدمير ناقد بارز.

وتظهر طريقة تعامل هذه الجهات مع القضية استعداد المراسلين لاستخدام المستندات التي تحصل مقدموها عليها بطرق غير قانونية (من عملاء يعملون لصالح قطر) ثم إخفاء مصادر قصصهم.

ومؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات. كما كرم المتحدثين في هذه المؤتمرات ودعا إلى وضع التقارير وتنظيم الأبحاث، ووفر منصة رأى أن بلاده أصبحت في أشد الحاجة إليها لنقد قطر وتمويلها للإرهاب.

وكان برويدي، خلال العقدين الأخيرين، من بين الشخصيات التي حذرت من التهديدات التي يطرحها الإسلام السياسي، حيث قدم دعماً مالياً إلى العديد من الخبراء الذين بحثوا عن دلائل هذا الخطر للبحث على الاستجابة السريعة له.

وتذكر أربيل دافيسون أنه عمل في المجلس الاستشاري للأمن الداخلي خلال ولاية الرئيس جورج دبليو بوش التي

سلطت الباحثة الأميركية أربيل دافيسون، في تحقيق نشرته مجلة "الفيديرياليسيت"، الضوء على قضية رجل الأعمال الأميركي إليوت برويدي التي رفعها ضد محاولات الدوحة تشويه سمعته من خلال منابر إعلام أميركية، والتي كشفت مخاطر الصحافة ذات الميول الحزبية والتي جعلها تحيزاتها عرضة للتأثر بالأطراف والمناحيين الأجانب.

واشنطن - يعتبر تحالف قطر واليسار الأميركي أمراً غريباً، لكن وكما كتب المحلل السياسي الأميركي ديفيد ريبوي في "الفيديرياليسيت"، حققت إستراتيجية قطر للتقرب من اليسار الأميركي عدداً من المزايا المهمة للإمارات، وبالتالي أعداء الإعلام. وكتب ريبوي قائلاً "في التواصل بين الطرفين الذي خلف عواقب إستراتيجية، كانت الإمارة الخليجية الصغيرة تتحدث لغة اليسار ببراعة. وتمكنت من جذب الصحافيين الحزبيين عبر تكيف الدعاية والرسائل الهادفة للتأثير على جمهور متقبل. ومن خلال تكرار القضايا التي تهم اليسار السياسي، مثل الإسلاموفوبيا ومعاداة أسس نظام الرأسمالي وتفوق البيض وغيرها من الأمور، تمكنت وسائل الإعلام القطرية وجماعات الضغط ووكلاء التأثير من حشد تعاطف هذا المجتمع القوي الذي يتمتع بمنصات عملاقة".

وتوضّح ذلك بشكل جليّ في قضية إليوت برويدي، التي تصفها أربيل دافيسون، في تحقيق نشرته "الفيديرياليسيت"، بأنها تحذير واضح من قدرة وسائل الإعلام ذات الميول الحزبية المتطرفة على التأثير بالنشطين الأجانب لهاجمة الرئيس وإسكات المواطن الأميركي الذي تراه مصدر إزعاج.

معارض لقطر ظهرت قضية إليوت برويدي، المعروف بأنه ناقد صريح لدولة قطر ومنتشدد في ما يتعلق بتهم صلاتها بالإرهاب، عندما أعلن هذا الأخير أنه حصل على سجلات هاتفية تظهر تسريب جماعات الضغط القطرية لرسائله الإلكترونية الشخصية إلى الصحافيين في حملة تهدف إلى تشويه سمعته وإسكاته. وتقدم جامع التبرعات الجمهوري البارز بدعوى قضائية ضد اختراق رسائله الإلكترونية الذي تم في أوائل يناير من سنة 2018، اتهم فيها جماعات الضغط القطرية التي تتخذ من الولايات المتحدة مقراً

## أحدث مراسيم أردوغان يقود تركيا إلى انهيار مؤسساتي

ذو الفقار دوغان  
كاتب تركي



في السابع من أغسطس الجاري، أصدر الرئيس التركي رجب طيب أردوغان مرسوماً سبب صدعا في أسس اثنين من المؤسسات الحكومية الحيوية. يقضي هذا المرسوم بتوسيع دور وزارة الخزانة والمالية، التي يتولى حقيبتها في الوقت الحالي صهره بيرات البيروقراطية ومنحه سلطة مباشرة لتعيين المفتش العام ومعاونيه، دون حتى استشارة مجالس التدقيق الأعلى مرتبة. لكن الجزء الأكثر إثارة للقلق في المرسوم الجديد ربما يكون ما يمنحه لوزارة الخزانة والمالية من سلطة لشراء حصص في شركات عالمية ومحلية باختيار من أردوغان نفسه. ويملك صندوق الثروة السيادية التركي، الذي يتراش أردوغان مجلس إدارته ومعه البيروقراطية للرئيس، بالفعل سلطة شراء حصص وشراء أسهم.

### المرسوم الرئاسي الأخير يتسبب في زلزال أضرار الهياكل المؤسسية لمجتمعنا المالية والخزانة في تركيا الموجودين بالفعل منذ قرون

ومنح سلطة مماثلة لوزارة الخزانة والمالية ولأردوغان أمر يثير الكثير من علامات الاستفهام. تباع أصول الدولة سواء المتحركة منها وغير المتحركة لوزارة الخزانة والمالية من أجل توفير إيرادات، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، يخول الوضع الجديد وزارة الخزانة مسؤولية مالية تتعلق بشركات بعينها، محلية وأجنبية.

والمرء أن يتساءل عن الشركات التي ستحافظ عليها الدولة، والتي تعزز وزارة المالية والخزانة تحمل مديونياتها، وإن كانت هذه القواعد الجديدة ستفقد أي شركة من الإفلاس.

في وقت سابق من هذا الشهر، باعت مجموعة تي.في.إف لرجل الأعمال التركي ذي النفوذ بلاديم ديميرورين، وهو صديق لأردوغان، حق التشغيل لعشر سنوات بخصوص ناشونال لوتيري، وهي واحدة من أكثر المؤسسات العامة تحقيقاً للأرباح داخل مجموعة تي.في.إف.

ويجدر هنا التذكير بأن قرارات تي.في.إف، التي تأسست بقرار من الحزب الحاكم في أعقاب محاولة الانقلاب العسكري الفاشلة عام 2016، لا تخضع لرقابة من محكمة الحسابات ولا من البرلمان، كما أن العطاءات التي ترسبها إدارة المجموعة بشكل مباشر معفاة من القوانين الرقابية. بالتالي، فإن بوسع أردوغان استخدام أموال تي.في.إف، التي تدير أعمالاً بمليارات الدولارات في صورة أصول عامة، وإدارتها بطريقة لا يمكن مراقبتها. كما أن الغرض من منح وزارة الخزانة والمالية سلطة شراء الأسهم في شركات محلية وأجنبية ليس واضحاً.

ولا يرى مراقبون مطلعون إحصائية لإنقاذ الشركات والمجموعات والشركات الغابضة القريبة من الحكومة، ويرون أن شراكة الدولة مع هذه الشركات ستكون في صورة عمليات نقل موارد من وزارة الخزانة. وأصدرت وزارة الخزانة والمالية بياناً بخصوص هذه الادعاءات، حيث



للبيروقراطية كل الصلاحيات

ترجع سيادة القانون  
سبب تماهي الاقتصاد التركي

10ص